

إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر (2016-2020)  
Economic diversification strategy in Algeria (2016-2020)  
Stratégie de diversification économique en Algérie (2016-2020)

أ. د. / فطيمة بن عبد العزيز\*

تاريخ قبول النشر: 2020-06-16

تاريخ استلام المقال: 2020-04-25

**Abstract:**

Adopting a philosophy of economic diversification and escaping the burden of economic rent requires emphasizing strictly clear economic and social concepts, relying on the exploitation of everything that exists in our environment and activate all productive economic capacities to achieve self-sufficiency as much as possible, with the possibility of accessing international markets for exports outside of hydrocarbons. To achieve this diversification, Algeria has adopted since 2016 a vision of a new model of economic growth for the 2030 perspectives, but this diversification remains a distant objective unless a rigorous strategy is developed.

**Key words:** Economic diversification, Economic rent, Production, Exports, Economic growth, Algeria.

\* أستاذة التعليم العالي - جامعة البليدة 2  
prfbenabdelaziz@gmail.com  
مخبر الصناعات التقليدية (LITA)

## **Abstract:**

Adopter une philosophie de la diversification économique et échapper au fardeau de l'économie de rente nécessite de mettre l'accent sur des concepts économiques et sociaux strictement clairs, de s'appuyer sur l'exploitation de tout ce qui existe dans notre environnement et d'activer toutes les capacités économiques productives pour atteindre l'autosuffisance autant que possible, avec la possibilité d'accéder les marchés internationaux aux exportations en dehors des hydrocarbures. Pour réaliser cette diversification, l'Algérie a adopté depuis 2016 une vision d'un nouveau modèle de croissance économique pour les perspectives 2030, mais cette diversification reste un objectif lointain à moins qu'une stratégie rigoureuse ne soit développée.

**Mots clés:** Diversification économique, Économie de rente, Production, Exportations, Croissance économique, Algérie.

## **ملخص:**

يتطلب تبني فلسفة التنويع الاقتصادي والخروج من وطأة الاقتصاد الريعي التأكيد على مفاهيم اقتصادية واجتماعية واضحة بصرامة، بالاعتماد على استغلال كل ما هو موجود في بيئتنا، وتفعيل كل القدرات الاقتصادية الإنتاجية لتحقيق الاكتفاء الذاتي قدر المستطاع، مع إمكانية ولوج الأسواق الدولية للصادرات خارج المحروقات. ولتحقيق هذا التنوع، اعتمدت الجزائر منذ سنة 2016 تصورا لنموذج جديد للنمو الاقتصادي لأفاق 2030، ولكن أمر التنويع لا يزال هدفاً بعيد المنال ما لم توضع إستراتيجية صارمة.

**الكلمات المفتاحية:** التنويع الاقتصادي، الاقتصاد الريعي، الإنتاج، الصادرات، النمو الاقتصادي، الجزائر.

## مخطط المقال:

### مقدمة

- 1) مدخل للاقتصاد الريعي والتنويع الاقتصادي
- 1-1) ماهية الاقتصاد الريعي والتنويع الاقتصادي
- 1-2) التنويع الاقتصادي للتخلي عن المورد الريعي
- 2) فلسفة التنويع الاقتصادي في الجزائر
- 2-1) سيطرة ريع المحروقات على الاقتصاد
- 2-2) تفعيل فلسفة التنويع الاقتصادي
- خاتمة

## مقدمة:

زاد الحديث عن فلسفة التنويع الاقتصادي في الدول ذات الاقتصاديات الربعية نتيجة تراجع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية. والخروج من وطأة الاقتصاد الريعي هو أمر يتطلب تفعيل كل القدرات الاقتصادية الإنتاجية. وقد اعتمدت الجزائر منذ سنة 2016 تصورا لنموذج جديد للنمو الاقتصادي لآفاق 2030، ولكن أمر التنويع لا يزال هدفاً بعيد المنال ما لم توضع إستراتيجية صارمة.

تتمثل إشكالية البحث في الإجابة عن السؤال: كيف يمكن إنجاح إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر؟

## 1) مدخل للاقتصاد الريعي والتنويع الاقتصادي:

كثير الحديث في الجزائر وفي العديد من الدول العربية منذ سنوات على ضرورة التنويع الاقتصادي\* والكف عن الاعتماد على صادرات النفط والغاز ولكن أمر التنويع لا يزال هدفاً بعيد المنال، وإن كانت بعض دول الخليج استفادت في أعقاب الطفرة النفطية في الاستثمار في صناديق الثروة السيادية\*\* كوسيلة لتنويع مصادر الدخل<sup>1</sup>. وفي هذا الشأن، تبقى البلدان النامية في حاجة لتعزيز أنظمتها خاصة ما يتعلق بالعمالة والحماية الاجتماعية والاستثمار في البنية التحتية والعمل على إنشاء وتنويع الروابط مع مختلف القطاعات<sup>2</sup>.

## 1-1) ماهية الاقتصاد الريعي والتنويع الاقتصادي:

يتطلب تبني فلسفة التنويع الاقتصادي والخروج من وطأة الاقتصاد الريعي التأكيد على مفاهيم اقتصادية واجتماعية واضحة<sup>3</sup> بالاعتماد على ما هو موجود في بيئتنا، كون البيئة تعد مزود أساسي للتنوع الاقتصادي.

يمكن تعريف الاقتصاد الريعي\*\*\* على أنه:

- ❖ اقتصاد يعتمد على عوائد خارجية، تدار بمنهجية مركزية، ناتجة عن بيع أو تأجير موارد الدولة من دون وجود حاجة للإنتاجية الداخلية، مستفدة موارد الأجيال القادمة<sup>4</sup>؛
- ❖ الحصول على موارد مالية خارجية غير مرتبطة مع العملية الإنتاجية، مما يؤدي إلى ظهور سلوكيات ريعية لا تشجع على الاستمرار في الإنتاج المحلي<sup>5</sup>؛
- ❖ واقتصاد يعتمد على مصدر ثروة جاهز يُستخرج في العادة من باطن الأرض ولا يحتاج إلى آليات إنتاجية<sup>6</sup>.

\* بالفرنسية "Diversification économique" وبالانجليزية "Economic diversification".

\*\* عربياً، نجد أن الإمارات هي صاحبة أكبر صناديق الثروة السيادية، تليها السعودية والكويت وقطر.

\*\*\* بالفرنسية "Économie de rente" وبالانجليزية "Economic rent".

مما سبق، يمكن تعريف الاقتصاد الريعي على أنه اقتصاد اتكالي يعتمد على عوائد مالية خارجية غير مرتبطة مع العملية الإنتاجية، نتاج ثروة جاهزة تُستخرج في الغالب من باطن الأرض.

تتباين تعريف التنويع الاقتصادي باختلاف الرؤية التي ينظر من خلالها إلى هذه الظاهرة، ففي حين يربط البعض التنويع بالإنتاج وبمصادر الدخل، يربطه آخرون بالصادرات السلعية<sup>7</sup>. وعليه، يُعرف التنويع الاقتصادي على أنه<sup>8</sup>:

- ❖ عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مؤلفة للدخل بحيث ينخفض الاعتماد الكلي على إيرادات قطاع أساسي معين؛
- ❖ عملية تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة وتنويع الأسواق الخارجية، وبالتالي تقليص الاعتماد على عدد محدود من السلع المصدرة التي يتقلب سعرها وحجمها أو تخضع إلى انخفاض مزمن؛
- ❖ توزيع الاستثمار على قطاعات مختلفة من الاقتصاد، وذلك للحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد أو قطاع واحد أو قطاعات قليلة جداً؛
- ❖ مجموع الزيادات التي تحصل في القطاعات الرئيسية المكونة للناتج المحلي الإجمالي؛
- ❖ وعملية تنويع مصادر الدخل بتوسيع القاعدة الإنتاجية من خلال زيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي.

مما سبق، يمكن تعريف التنويع الاقتصادي على أنه عملية تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وتوزيع الاستثمار بخلق قطاعات جديدة مؤلفة للدخل، وذلك للحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد أو قطاع واحد.

يُقاس التنويع الاقتصادي بمؤشرات إحصائية عديدة حسب الغرض من القياس، تتفاوت في ملائمتها لأغراض القياس، ويعتمد بعض هذه المؤشرات على التشتت كعامل الاختلاف، ونأخذ عدد من المؤشرات (الناتج المحلي الإجمالي، الصادرات، الواردات، الإيرادات الحكومية، وإجمالي تكوين رأس المال الثابت)<sup>9</sup>.

يمكن التفرقة بين نوعين من التنويع الاقتصادي هما<sup>10</sup>:

1. التنويع الاقتصادي الأفقي\*: وهو توزيع الاستثمار على أدوات مختلفة من نفس الفئة، وذلك عن طريق خلق فرص لإنتاج منتجات جديدة في القطاع نفسه؛

\* بالفرنسية "Diversification économique horizontale" وبالانجليزية "Horizontal economic diversification".

2. والتنويع الاقتصادي الرأسي\*: وهو توزيع الاستثمار على قطاعات متنوعة، ويهدف إلى زيادة القيمة المضافة من خلال زيادة الروابط الأمامية والخلفية، حيث تكون مخرجات أحد القطاعات مدخلات لقطاعات أخرى. ويعد التنويع الاقتصادي عملية تدريجية تراكمية لتوسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية من سلع وخدمات لتنويع مصادر الدخل<sup>11</sup>، بغرض تكوين اقتصاد مبني على قاعدة صلبة وعريضة بالحد من الاعتماد على قطاع واحد<sup>12</sup>.

### 1-2) ضرورة التنويع الاقتصادي والتخلي عن المورد الريعي:

على الرغم من أن النفط ما يزال يمثل العمود الفقري ومصدر الدخل المهم للعديد من الاقتصاديات، إلا أنه لم يعد السلعة الوحيدة التي يجب أن تعتمد عليها عدد من هذه الدول، هذه حقيقة باتت واضحة، ذلك أنها -أي الدول المُنْتَجة- باتت توجه اهتماماتها إلى قطاعات أخرى بديلة للنفط، تلك السلعة التي ظلت لعقود طويلة تحتل المرتبة الأولى والمصدر الوحيد للدخل حتى أصبحت تمثل ضغطاً كبيراً على المُنْتَجين لاسيما في ظل التآرجح المستمر للأسعار بين الصعود والهبوط، وتأثرها المباشر بالأحداث السياسية في العالم، فضلاً عن التوجه العالمي لإنتاج النفط الصخري قليل التكلفة خاصة في الولايات المتحدة<sup>13</sup>.

إن اعتماد اقتصاد دول على مورد واحد، خصوصاً إذا ما كان ذلك المورد هو مورد ريعي أي يتم الحصول عليه دون أن تبذل جهود لصناعته وإنتاجه سوى جهود وتكاليف استخراجة كالنفط مثلاً، فإن ذلك الاعتماد يجعل ذلك الاقتصاد غير متمسك بصفة الاستقرار أي أنه مُعَرَّض للتقلبات التي تحدث سواء في داخل اقتصاد ذلك البلد<sup>14</sup>، ويجعل ذلك السياسة المالية (الإنفاق الحكومي) غير متوازنة نتيجة التأثيرات بسرعة كبيرة بتغيرات أسعار النفط<sup>15</sup>.

يهدف التنويع إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها<sup>16</sup>:  
 ➤ رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال تنويع الاستثمارات في عدد كبير من القطاعات؛  
 ➤ تقليل المخاطر التي يتعرض لها الاقتصاد نتيجة اعتماد النمو على قطاع واحد أو منتج واحد؛

\* بالفرنسية "Diversification économique verticale" وبالانجليزية "Vertical economic diversification".

- ✍ تقليل المخاطر الناتجة عن انخفاض حصيلة الصادرات نتيجة اعتماد الدولة على تصدير منتج واحد، وبالتالي تجنب التأثير على عمليات تمويل التنمية؛
- ✍ زيادة درجة العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية، وبالتالي زيادة القيمة المضافة، حيث يعمل التنوع الرأسي في زيادة الروابط الأمامية والخلفية في الاقتصاد حيث تشكل مخرجات القطاع مدخلات إنتاجية لقطاعات أخرى؛
- ✍ توليد فرص عمل جديدة، ومن ثم ارتفاع دخول عوائد عناصر الإنتاج، وما يترتب عليه من ارتفاع القيمة المضافة المتولدة قطاعياً ومحلياً؛
- ✍ تمكين القطاع الخاص من أداء دور أكبر في عملية التنمية الاقتصادية وتخفيض الدور الحكومي للدولة؛
- ✍ وتعزيز التنمية المستدامة، وذلك من خلال استقرار معدلات النمو عبر الزمن وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة.

إن الحديث على التنوع الاقتصادي يقود للحديث على نمو الصادرات، فالتنمية الاقتصادية تتأثر بزيادة معدلات نمو الصادرات نتيجة الارتباط القوي بينهما، حيث تؤدي زيادة معدلات نمو الصادرات غير النفطية إلى التوسع في مجالات الإنتاج، مما يسمح بتوفير المزيد من فرص العمل من جهة، ومن جهة أخرى زيادة حصيلة الصادرات غير النفطية من النقد الأجنبي، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع حجم الدخل الوطني<sup>17</sup>.

- نشير أن الاقتصاد المعتمد على المحروقات، يواجه في سياق تنوعه ثلاث عقبات كبرى<sup>18</sup>:
1. مدى التغيرات في هيكله الإنتاجي، التي تتطلب تطوير القطاعات التي تؤثر إيجاباً على الاقتصاد؛
  2. تطور الدين الداخلي من جراء التدهور النسبي في إيرادات الدولة المتأتية من قطاع المحروقات؛
  3. وارتفاع دفع مستحقات الواردات اللازمة لزيادة النمو الاقتصادي المتسارع، والتي تكون أكبر من صادرات الأنشطة الجديدة.

ينطوي التنوع الاقتصادي على عملية تحول هيكلي تقوم على عمليتين مترامنتين: تنوع الهيكل الإنتاجي من جهة، وتحديثه من جهة أخرى، شرط أن تكون مسألة التنوع في قطاعات تولد النمو والتنمية الاقتصادية وقادرة على التنافسية على الساحة الدولية<sup>19</sup>.

تعد سياسة التنويع الاقتصادي أحد السياسات التي تستهدف تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة وكأحد عوامل النمو الاقتصادي المتكامل<sup>20</sup>، وكأحد التحديات التي تواجه اقتصاديات الدول الريفية التي تعتمد على تصدير سلعة واحدة ناضبة<sup>21</sup>. وتظهر أهمية هذا التنويع من خلال تجنب وتحاشي المخاطر والتقلبات التي تكون نتيجة للاعتماد على مورد واحد<sup>22</sup>. تكمن أهمية هذا التنويع الحقيقي في الاعتبارات التالية<sup>23</sup>:

- ❖ يؤدي التنويع الاقتصادي إلى تقليل تقلبات النمو، ما يشجع على الاستثمار الخاص في القطاعات الاقتصادية المختلفة؛
- ❖ يُعدّ تنويع الاقتصاد أساسياً لإيجاد فرص العمل، وبالتالي التخفيف من معدلات البطالة المرتفعة؛
- ❖ ويفتح التنويع في قطاعي التصنيع والخدمات ذات القيمة المضافة المرتفعة كثيراً من الفرص أمام تصدير منتجات جديدة بدلاً من تصدير المنتجات ذاتها في صورة أكثر كثافة.

وعادة، ما يشير التنويع الاقتصادي إلى تنويع الصادرات، لاسيما بالنسبة لسياسات الحد من الاعتماد على عدد محدود من المنتجات التصديرية التي قد تكون عرضة لتقلبات الأسعار، الحجم أو انخفاض الطلب الخارجي عليها<sup>24</sup>. ومن جانب آخر يمكن تحقيق العدالة بين الأجيال من خلال اللجوء إلى استخدام الصناديق السيادية كآلية للاحتفاظ بحقوق الأجيال اللاحقة من الثروة النفطية التي دائماً ما يُعبر عنها بأنها ثروة وطنية عامة، أي إنها لا تقتصر على فرد معين ولا على جيل معين أي إنها حق للجميع<sup>25</sup>.

## (2) فلسفة التنويع الاقتصادي في الجزائر:

ساهم سوء تسيير الاقتصاد في الجزائر إلى تعاظم الاعتماد على صادرات المحرقات (المهيمنة بأكثر من 94% من إجمالي الصادرات)، وجراء الهزات الكبيرة نتيجة تهاوي أسعار المحرقات في السوق الدولية مرارا، كان ولا بد من إجراء تحولات هيكليّة للتنويع الاقتصادي<sup>26</sup> والابتعاد عن ما يعرف بـ "لعنة البترول" المعوق الأساسي للتنمية<sup>27</sup>، وتقادي صدمة انهيار الأسعار التي تُنشأ صدمات أخرى لا أحد يعرف كم من الوقت ستدوم<sup>28</sup>.

## (1-2) سيطرة الاقتصاد الريعي:

المعروف أن غالبية صادرات الجزائر هي محروقات، وهذا منذ الاستقلال. وهو ما نبينه من خلال جدولين: الجدول 01 يوضح تطور الصادرات السلعية خلال الفترة 2013-2018 والجدول الذي يوضح تطور هيكلية الصادرات السلعية حسب الاستخدام خلال نفس الفترة.

### الجدول 01 - تطور الصادرات السلعية حسب الاستخدام خلال الفترة 2013-2018

الوحدة مليون دينار

| البيان                     | 2013        | 2014        | 2015        | 2016        | 2017         | 2018        |
|----------------------------|-------------|-------------|-------------|-------------|--------------|-------------|
| مواد غذائية، مشروبات، وتبغ | 31 921,0    | 26 053,5    | 23 585,5    | 35 843,8    | 38 727,80    | 43 585,3    |
| طاقة ومواد تشحيم           | 5 057 546,9 | 4 709 622,4 | 3 339 435,1 | 3 080 035,2 | 3 714 143,90 | 4 548 111,3 |
| مواد أولية                 | 696,6       | 706,8       | 830,8       | 1 112,2     | 1 757,10     | 2 051,0     |
| مواد خام                   | 7 953,3     | 8 111,2     | 9 771,4     | 8 126,1     | 6 344,58     | 8 722,4     |
| منتجات نصف مصنعة           | 115 349,2   | 170 819,6   | 160 421,4   | 144 627,9   | 156 415,27   | 272 369,4   |
| تجهيزات فلاحية             | 30,9        | 132,7       | 51,4        | 6,2         | 31,74        | 35,6        |
| تجهيزات صناعية             | 2 269,4     | 1 305,6     | 1 940,5     | 5 930,8     | 8 619,33     | 10 507,0    |
| سلع استهلاكية              | 1 332,5     | 846,3       | 1 150,6     | 2 034,2     | 2 255,93     | 3 896,6     |
| المجموع                    | 5 217 099,8 | 4 917 598,2 | 3 537 186,7 | 3 277 716,4 | 3 928 295,64 | 4 889 278,6 |

المصدر: Office National des Statistiques, «Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2013 à 2018», Collections Statistiques, n° 214 - Série E "Statistiques Economiques", n° 101, Alger, décembre 2019, p. 61.

**الجدول 02 - تطور هيكلية الصادرات السلعية حسب الاستخدام  
خلال الفترة 2013-2018**

(بـ %)

| البيان                     | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 |
|----------------------------|------|------|------|------|------|------|
| مواد غذائية، مشروبات، وتبغ | 0,6  | 0,5  | 0,7  | 1,1  | 1,0  | 0,9  |
| طاقة ومواد تشحيم           | 96,9 | 95,8 | 94,4 | 94,0 | 94,5 | 93,0 |
| مواد أولية                 | 0,0  | 0,0  | 0,0  | 0,0  | 0,0  | 0,0  |
| مواد خام                   | 0,2  | 0,2  | 0,3  | 0,2  | 0,2  | 0,2  |
| منتجات نصف مصنعة           | 2,2  | 3,5  | 4,5  | 4,4  | 4,0  | 5,6  |
| تجهيزات فلاحية             | 0,0  | 0,0  | 0,0  | 0,0  | 0,0  | 0,0  |
| تجهيزات صناعية             | 0,0  | 0,0  | 0,1  | 0,2  | 0,2  | 0,2  |
| سلع استهلاكية              | 0,0  | 0,0  | 0,0  | 0,1  | 0,1  | 0,1  |
| المجموع                    | 100  | 100  | 100  | 100  | 100  | 100  |

المصدر: Office National des Statistiques, «Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2013 à 2018», op. cit., p. 61.

الملاحظ من الجدول، أن الاعتماد على صادرات المحروقات هو جد كبير، مع وجود خطوة تحسن سنة 2018، لكنها بسيطة جدا، وهذا رغم ارتفاع مداخل الصادرات مقارنة بسنة 2017، وهذا نتيجة ضعف مساهمة كل القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات في النمو الاقتصادي، مثل ما يوضحه الشكل التالي لعرض هيكلية الصادرات السلعية في 2018.

**الشكل - هيكلية الصادرات السلعية لسنة 2018**



المصدر: Office National des Statistiques, «Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2013 à 2018», op. cit., p. 61.

وإذا تمعنا إمكانية الوصول للتنوع الاقتصادي، بإنتاج منتجات تقلل من الاستيراد وتكفي جزء من السوق الداخلي ووصولاً لاحقاً للتصدير، نجد أن الأمر صعب وليس سهلاً، وهذا لضعف الإنتاج الوطني خارج المحروقات. ونوضح ذلك، من خلال عرض عينة من المنتجات المصدرة خارج المحروقات سنة 2018 من خلال الجدول 3.

### الجدول 03 - عينة من المنتجات المصدرة خارج المحروقات لسنة 2018

| رمز المنتج | البيان                | القيمة بـمليون دينار | الكمية بالطن |
|------------|-----------------------|----------------------|--------------|
| 3102       | أسدة معدنية           | 110 580,8            | 3 596 467,0  |
| 0804       | تمور طازجة "بقلة نور" | 7 562,6              | 56 656,0     |
| 8450       | غسالات                | 3 162,7              | 8 980,7      |
| 2202       | مشروبات               | 2 014,0              | 32 433,1     |

المصدر: Office National des Statistiques, «Evolution des échanges extérieurs de marchandises de 2013 à 2018», op. cit., p. 88.

وأمام تدهور أسعار المحروقات، يتطلب الأمر بجدية وضع استراتيجيات ناجعة تقوم أساساً على تفعيل التنوع الاقتصادي. فقد كان لتدني هذه الأسعار في السوق الدولية منذ عدة سنوات أثر كبير في تراجع مستوى أداء الاقتصاد الجزائري، حيث سجلت مؤشرات سلبية أهمها: انخفاض احتياطات الصرف، عجز متواصل في الميزان التجاري وفي ميزان المدفوعات، وتقليص في الإنفاق العمومي في اعتمادات الاستثمار في الهياكل القاعدية.

### 2-2) تفعيل فلسفة التنوع الاقتصادي:

إنّ الجزائر دولة تستهلك أكثر ممّا تنتج، وأنّ اقتصادها يعتمد كلياً على النفط والغاز، وإنّما عرفت انخفاضاً في الإيرادات من صادرات المحروقات، لذا يمكن القول إنّ الأمر يتعلق بـ "صدمة" تؤدي إلى الحاجة إلى تغيير سياسات التنمية<sup>29</sup>. وباعتبار أن التنوع بشكل عام يمكن أن يكون جزءاً من إستراتيجية تهدف للجمع بين أنشطة مختلفة التي تسهم في تراكم الثروة<sup>30</sup>، ولعل أهمها في الخدمات، قطاع السياحة، إذا ما أحسن تسويقه، فهو أحسن بديل إستراتيجي لقطاع المحروقات<sup>31</sup>.

يهدف التنويع الاقتصادي في الجزائر، من خلال إستراتيجيات متبعة لتنمية الاقتصاد الوطني، لتطوير اقتصاد بأسلوب ناجح مستقل عن البترول، في النقاط التالية<sup>32</sup>:

- ✍ تنشيط دور القطاع الخاص؛
- ✍ تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتحديد دور كل منهما؛
- ✍ توسيع فرص وأفاق كل من الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر لخلق الطاقة الإنتاجية وتوسيعها وزيادة مقدار الدخل ومصادره
- ✍ تقوية الروابط بين مختلف القطاعات الاقتصادية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي؛
- ✍ خلق صناعة تصديرية تسهم في تقوية الروابط الأمامية والخلفية للصناعات القائمة؛
- ✍ توفير بعض فرص العمل للعمالة الوطنية بغية تسريع عملية النمو الاقتصادي
- ✍ تهيئة المناخ الملائم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- ✍ وتعديل الهيكل الإنتاجي بتطوير القطاعات الاقتصادية بما فيها السياحة والصناعات التقليدية والنقل والمواصلات.

إذا رجعنا للجزائر بدءا من سنة 2016، فقد اعتمدت البلاد نموذجا جديدا للنمو الاقتصادي من خلال وثيقة مرجعية وافق عليها مجلس الوزراء في 26 جويلية 2016، تقوم من جهة على نهج متجدد لسياسة الموازنة، ومن جهة أخرى نحو تنويع اقتصادي في آفاق سنة 2030<sup>33</sup>. يرى البرنامج الحكومي أن اعتماد نموذج سياسة تنويع الاقتصاد الوطني وإصلاحه هيكليا يتم على ثلاث مراحل تهدف إلى تحقيق معدل نمو ب 6,5% خارج المحروقات للفترة 2016-2030 في ثلاث مراحل أساسية<sup>34</sup>:

1. مرحلة الإقلاع (2016-2019)\* التي كانت كمرحلة أولية لبعث السياسة التنموية الجديدة برفع مؤشرات أداء كل القطاعات الاقتصادية المنتجة المختلفة بتطوير تدريجي لقيمتها المضافة باتجاه المستويات المستهدفة؛
2. مرحلة الانتقال (2020-2025)\*\* ستسمح بتحقيق تئمين قدرات المستوى الاقتصادي المطلوب بتحسين مناخ الأعمال وجذب الاستثمار الخارجي ودعم تنافسية المنتجات الجزائرية في الأسواق الخارجية، وهذا لاستعادة توازن ميزان المدفوعات عن طريق الرفع من الصادرات خارج المحروقات والتقليل من الواردات؛
3. مرحلة الاستقرار (2026-2030)\*\*\* أين سيصل التنويع الاقتصادي لمراده وتتحقق توازنات الاقتصاد الوطني.

\* la phase de décollage.

\*\* la phase de transition.

\*\*\* la phase de stabilisation.

يسعى هذا البرنامج الحكومي لتنويع الاقتصاد الوطني من مواصلة الإصلاح بدعم عدد من الآليات<sup>35</sup>:

- ✍ ضرورة ضمان الأمن الطاقوي وتنويع الموارد الطاقوية من خلال برنامج للنجاعة الطاقوية يرافقه برنامج صناعي وتكنولوجي لتطوير الطاقات المتجددة؛
- ✍ ربط الاستثمار خارج المحروقات بتطوير إنتاجية رأس المال المستثمر
- ✍ العمل على تحسين الإنتاجية العامة للقطاعين العام والخاص على وجه سواء؛
- ✍ مواصلة إصلاح النظام المصرفي وتطوير سوق رأس المال؛
- ✍ دعم الإنتاج الفلاحي في مختلف ربوع الوطن؛
- ✍ دعم المؤسسات الخدمائية خاصة في قطاع السياحة والصناعة التقليدية؛
- ✍ إعداد برنامج جديد لتوزيع المناطق الصناعية؛
- ✍ إعادة تنظيم تسيير العقار الصناعي بمراجعة مهام الوكالة الوطنية للوساطة والض العقاري؛
- ✍ ووضع نظام جديد للمعلومة الإحصائية.

بالرغم من تحسن بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، إلا أن النمو يبقى عرضة للصدمات بفعل تأثيره بتقلبات أسعار النفط، حيث أن ضعف وهشاشة المؤسسات تعتبر أهم عامل من عوامل كبح النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى عدم القدرة على استغلال الإيرادات النفطية في خلق اقتصاد إنتاجي متنوع مستقل نسبيا عن قطاع المحروقات وخلق بيئة مواتية للاستثمارات<sup>36</sup>.

ومن الضروري، ومن أجل التخلص من التبعية للإيرادات النفطية، التي تشهد اليوم صدمات متوالية بفعل انخفاض الأسعار، مما أثر كثيرا على الوضعية الاقتصادية وحتى الاجتماعية للبلد، كما أن الاقتصاد الذي يركز على قطاع وحيد في إيراداته يعتبر حسب الاقتصاديين اقتصادا معوقا بسبب تعرضه للهزات الخارجية في أي لحظة، لذا على الحكومة التوجه نحو النموذج الجديد القائم بحد ذاته على تفعيل دور كل القطاعات الاقتصادية في تأمين حجم الإيرادات الضرورية لتحقيق مستويات نمو اقتصادي مرجوة<sup>37</sup>. وبهذا، يعد التنويع الاقتصادي الحلقة المفقودة في الاقتصاد الجزائري الذي لا يزال رهين التقلبات في أسعار البترول، فهي هل لعنة البترول<sup>38</sup>؟

### خاتمة:

إن تبني فلسفة التنوع الاقتصادي والخروج من وطأة الاقتصاد الريعي هو أمر لا يزال هدفاً بعيد المنال ما لم توضع إستراتيجية صارمة والتأكيد على مفاهيم اقتصادية واجتماعية واضحة. والحديث على التنوع الاقتصادي يقود دوماً للحديث على نمو الصادرات، فالتنمية الاقتصادية تتأثر بزيادة معدلات نمو الصادرات نتيجة الارتباط القوي بينهما، حيث تؤدي زيادة معدلات نمو الصادرات غير النفطية إلى التوسع في التنوع. وكل هذا نظرياً موجود في البرنامج الحكومي المعتمد سنة 2016 لآفاق 2030.

يتطلب التنوع الاقتصادي التحول من نموذج النمو القائم على المحروقات كمصدر رئيسي للصادرات والدخل إلى نموذج النمو القائم على تنمية متوازنة. ومن **نتائج** البحث:  
✍ لا يعني التنوع الاقتصادي، بالتقليل من الاعتماد على المحرقات، بإيقاف الموارد الطاقوية، إذ لابد من مواصلة تطوير ضمان الأمن الطاقوي وتنوع الموارد الطاقوية والطاقات المتجددة؛  
✍ القطاع الطاقوي هو قاطرة التنوع الاقتصادي للاستثمار خارج المحروقات بتطور إنتاجية رأس المال المستثمر؛  
✍ يتطلب تحقيق التنوع الاقتصادي تضافر كل من القطاعين العام والخاص؛  
✍ وأهمية نظام المعلومة الإحصائية في كل سياسات التنوع.

وفي الأخير، نقدم **توصيات** البحث:  
✍ الاهتمام بالموارد البشرية أساس كل تنوع اقتصادي؛  
✍ تفعيل الجهاز الاقتصادي الإنتاجي في كل القطاعات خارج المحروقات: المؤسسات بكل أشكالها (صغيرة، متوسطة، ومصغرة)؛  
✍ تشجيع القطاع الخاص في الاستثمار في القطاع الإنتاجي الصناعي والفلاحي على الخصوص؛  
✍ إصلاح وتنسيق عمل السياسات المالية والنقدية والمصرفية؛  
✍ إعطاء اهتمام كبير للتمويل المتخصص خاصة الاعتماد الإيجاري؛  
✍ تعبئة الادخار المحلي للأغراض التمويلية الموجه للقطاعات الأولى بالتنوع الاقتصادي بواسطة القرض السندي؛  
✍ دعم المؤسسات الخدماتية خاصة في قطاع السياحة والصناعة التقليدية؛  
✍ وترشيد النفقات العمومية.

## الهوامش والمراجع:

- 1 الحسن عاشي، «التنوع الاقتصادي في المنطقة لم يعد يحتمل التأجيل»، 2013/10/29، <https://carnegie-mec.org/2013/10/29/ar-pub-53460>
- 2 OCDE, «Perspectives du développement mondial 2019: Quelles stratégies de développement pour le XXIe siècle? - Vue d'ensemble», OCDE, Paris, 2018, p. 2.
- 3 عامر نياي التميمي، «شروط التنوع الاقتصادي»، يومية "القبس" الكويتية، 2018/02/04، <https://alqabas.com/article/49737>
- 4 عبد الله سالم السلوم، «الإدارة في الاقتصاد الريعي (1-2)»، يومية "القبس" الكويتية، 2019/11/02، <https://alqabas.com/article/5722174>
- 5 محمد مروان، «ما هو اقتصاد الريع؟»، آخر تحديث 2018/11/24، [https://mawdoo3.com/ما\\_هو\\_اقتصاد\\_الريع](https://mawdoo3.com/ما_هو_اقتصاد_الريع)
- 6 بشار الزبيدي، «مخاطر الاقتصاد الريعي وضرورة التحرر من أغلاله»، صحيفة المثقف، مؤسسة المثقف العربي سيدني (أستراليا)، العدد 4978، 2018/10/14، <http://www.almothaqaf.com/qadayaama/b1d/931535>
- 7 ممدوح عوض الخطيب، «التنوع وأثره على النمو في الاقتصاد السعودي»، مجلة جامعة الملك سعود - العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، الرياض، المجلد 26، العدد 02، جويلية 2014، ص ص 111-128.
- 8 ارجع إلى:
  - خالد هاشم عبد الحميد، «التنوع الاقتصادي والتنمية المتوازنة في المملكة العربية السعودية: الفرص والتحديات»، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد 19، العدد 01، 2018، ص ص 75-98؛
  - مايج شبيب الشمري & احمد عبد الرزاق عبد الرضا، «ضرورات التنوع الاقتصادي في العراق»، مجلة "الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية"، جامعة واسط، الكوت (العراق)، المجلد 24، العدد 01، 2014، ص ص 27-38؛
  - محمد كريم قروف، «التنوع الاقتصادي في الجزائر قياس ومقاربة للقواعد والدلائل»، مجلة "الحقوق والعلوم الإنسانية - دراسات اقتصادية"، جامعة الجلفة، المجلد 15، العدد 07، أفريل 2011، ص ص 117-134؛
  - حامد عبد الحسين الجبوري، «دور التنوع الاقتصادي في متانة النمو الاقتصادي»، 2018/02/21، <http://fcds.com/economical/1017>

- 9 ممدوح عوض الخطيب، مرجع سبق ذكره.
- 10 خالد هاشم عبد الحميد، مرجع سبق ذكره.
- 11 صادق صفيح & أسيا عامر عامر، «مساهمة مستوى التنويع الاقتصادي في النمو الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة 1980-2016: دراسة قياسية»، الملتقى الدولي حول «إستراتيجية تطوير القطاع الصناعي في إطار تفعيل برنامج التنويع الاقتصادي في الجزائر»، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2، يومي 06 و07 نوفمبر 2018.
- 12 ارجع إلى:
- براهيم بلقطة، «واقع التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط ومتطلبات تفعيله»، مجلة "أبعاد اقتصادية"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، المجلد 08، العدد 01، جويلية 2018، ص ص 54-74؛
  - أشواق بن قدور & محمد مدياني، «التنويع الاقتصادي ومداخل تحسين أداء الاقتصاد الجزائري»، مجلة "الاقتصاد وإدارة الأعمال"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أدرار، المجلد 01، العدد 04، سبتمبر 2017، ص ص 116-130.
- 13 عبد الوهاب الطويل، «التنوع الاقتصادي .. بعيداً عن النفط!!»، 2019/10/01، <https://www.aliqtisadalislami.net/التنوع-الاقتصادي-بعيداً-عن-النفط/>
- 14 حامد عبد الحسين الجبوري، «التنويع الاقتصادي وأهميته للدول النفطية»، شبكة الأنباء المعلوماتية، 2016/09/21، <https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/7989>
- 15 حسن يوسف علي، «أسعار النفط إلى أين؟ وما الذي يمكن عمله؟»، ندوة «تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة»، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 07 نوفمبر 2015 [كتاب الندوة، ص ص 90-96].
- 16 خالد هاشم عبد الحميد، مرجع سبق ذكره.
- 17 الأخضر قاسمي، «أثر الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة مستقبلية حول تنويع الاقتصاد الجزائري»، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة، 2014، ص 176.
- 18 Rafik BOUKLIA-HASSANE, «L'économie algérienne face à la diversification: Quelles perspectives?», In Revue "Les cahiers du CREAD", Centre de Recherche en Économie Appliquée pour le Développement, Alger, Vol. 29, n° 106, 2013, pp. 37-62.

19 Pauline LECTARD, «Quelle diversification? Une analyse empirique de la structure des exportations des pays en développement», aout 2014, pp. 1-27.

[https://www.researchgate.net/profile/Pauline\\_Lectard/publication/312056135\\_Quelle\\_diversification\\_Une\\_analyse\\_empirique\\_de\\_la\\_structure\\_des\\_exportations\\_des\\_pays\\_en\\_developpement/links/586d226d08ae8f91b3b97/Quelle-diversification-Une-analyse-empirique-de-la-structure-des-exportations-des-pays-en-developpement.pdf](https://www.researchgate.net/profile/Pauline_Lectard/publication/312056135_Quelle_diversification_Une_analyse_empirique_de_la_structure_des_exportations_des_pays_en_developpement/links/586d226d08ae8f91b3b97/Quelle-diversification-Une-analyse-empirique-de-la-structure-des-exportations-des-pays-en-developpement.pdf)

20 François NGANGOUE, «Planifier et organiser la diversification économique en Afrique centrale», In "revue congolaise de gestion", Congo, n° 21- 22, 2016, pp. 45-87,

<https://www.cairn.info/revue-congolaise-de-gestion-2016-1-page-45.htm#>

21 مايج شبيب الشمري & احمد عبد الرزاق عبد الرضا، مرجع سبق ذكره.

22 حامد عبد الحسين الجبوري، «التنوع الاقتصادي في المنطقة لم يعد يحتمل التأجيل»، مرجع سبق ذكره.

23 الحسن عاشي، مرجع سبق ذكره.

24 موسى باهي & كمال رواينية، «التنوع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط»، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، مخبر "متطلبات تأهيل وتنمية الاقتصاديات النامية في ظل الانفتاح الاقتصادي العالمي"، جامعة ورقلة، المجلد 03، العدد 05، ديسمبر 2016، ص ص 133-152.

25 حامد عبد الحسين الجبوري، «دور التنوع الاقتصادي في متانة النمو الاقتصادي»، مرجع سبق ذكره.

26 Hamza FELLAG, «La diversification de l'économie: Un chemin d'avenir pour L'Algérie», In revue "Djadid el-iktissad (جديد الاقتصاد)", Association nationale des économistes algériens, vol. 11, n° 01, décembre 2016, pp. 41-63.

27 حسن يوسف علي، مرجع سبق ذكره.

28 Jean-Marie Chevalier & Olivier Pastré, «L'énergie en état de choc: 12 cris d'alarme», Eyrolles, Paris, 2015, p. 7.

29 عبد المجيد عطار، «انخفاض أسعار النفط وتأثيراته في الاقتصاد الجزائري»، ندوة «تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة»، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 07 نوفمبر 2015 [كتاب الندوة، ص ص 120-132].

30 OCDE, «Vers une croissance pro-pauvres: Orientations à l'intention des donateurs», OCDE, Paris, 2007, p. 204.

31 إيمان العلمي & عبود زرقين، «التسويق السياحي كمتطلب استراتيجي لتحقيق تنمية سياحية مستدامة في ظل سياسة التنوع الاقتصادي بالجزائر»، مجلة "رماح للبحوث والدراسات"، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية 'رماح'، عمان، العدد 12، 2017، 308-335.

### 32 ارجع إلى:

- سيهام شباب، «بدائل الإصدار النقدي الجديد لتمويل عجز الخزينة العمومية وتنمية الاقتصاد الوطني بالإسقاط على خصوصيات الاقتصاد الجزائري (2000-2019)»، المؤتمر الدولي التاسع حول «الإصلاح الاقتصادي والإداري وسياسات التكيف في الأردن والوطن العربي»، جامعة اليرموك، إربد، 2019/04/25-23؛
- عمار لوصيف & لزهر العابد، «نموذج تنويع الاقتصاد الجزائري للخروج من تبعية قطاع المحروقات - رؤية استشرافية-»، مجلة "العلوم الإنسانية"، جامعة قسنطينة 1، المجلد 30، العدد 03، ديسمبر 2019، ص ص 7-22؛
- عاطف لافي مرزوك & عباس مكي حمزة، «التنويع الاقتصادي: مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق»، مجلة "الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية"، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، الكوفة، المجلد 10، العدد 31، 2014، ص ص 56-81؛
- أشواق بن قدور & محمد مدياني، مرجع سبق ذكره.

33 Ministère des Finances, «Le nouveau modèle de croissance (synthèse)», Alger, Juillet 2016, p.2.

### 34 ارجع إلى:

- وكالة الأنباء الجزائرية (مقال)، «تجسيد النموذج الاقتصادي الجديد في أفق 2030 سيتم على ثلاث مراحل»، 2017/04/11،

تجسيد-النموذج-الاقتصادي-الجديد-في-أفق-2030-سيتم-<http://www.aps.dz/ar/economie/41833> -على ثلاث-مراحل

- Ministère des Finances, op. cit., p.11.

35 Ministère des Finances, op. cit., pp.11-21.

36 محمد عبد الغني كرار & عبد القادر رملوي، «الإطار المؤسسي، الاقتصاديات الريعية والنمو الاقتصادي: دراسة قياسية لأثر جودة المؤسسات على النمو الاقتصادي في الجزائر (1995-2017)»، مجلة "الإستراتيجية والتنمية"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، المجلد 10، العدد 01 مكرر (الجزء الثاني)، 2020، ص ص 286-303.

37 بن علي قريجي & بلقاسم زايري، «أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة من 1980 إلى 2015)»، مجلة "الإستراتيجية والتنمية"، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، المجلد 07، العدد 12، جانفي 2017، ص ص 242-271.

38 محمد الناصر حميداتو & الصافية بقاص، «التنويع الاقتصادي في الجزائر»، المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، مركز رفاد للدراسات والأبحاث، عمان، المجلد 02، العدد 02، أفريل 2017، ص ص 74-82.